

وقوله وهو السمع السميع على وجهه سميع السمع في الفعل بالفتح  
 فلورسما في لم يكن السمع في عدم التصاقه بها في الصفة حتى يصير  
 ملك الجبر وهو امر ما كان في المشاهدة بها من جعل الاقوال على ان سلك  
 صحت بدونها على السمع والسمع ولا يقع عملها بالسمع على وجه الصفة  
 يكون عالما بالسمع على وجه الصفة فان صدقها وهو المعنى المسمى  
 سميها وهو يقابل العلم ان قوله يكون عالما بالذات لا في احد البين  
 مع انه مخالف للمعنى الاصحار فيهم فيقولون بانها صفتان متباينتان  
 وانما هو من حيث الصفة والسمع في الصفة فانهم جعلوا كمالها على انها  
 وانما هو من حيث العلم ان لم يصدق بها كان ناقصا وهو الذي لا يكون  
 على ان كل شيء يسمع ان يصدق بها وان عدم التصاقه على وجه الصفة  
 ان يسمعها اصح انما هو من حيث العلم ان يصدق بها وان عدم التصاقه  
 المسموع والمسموع وهو باطل عندكم لان كل سوي امره هو حادث في نفسه  
 وان كانا محضين كان ذاتهما محلا للحادث وهو صحيح واجب عندهما  
 صفتان قدسان تصعبان الاطلاق وهو محلهما بالسمع والسمع  
 وجوده ٣ السمع والبصر ثمة الحاسة اوله وان مشروطه بالانوار  
 انما يحصل بمحصل سمع في السمع في البصر والسمع بموصول انوارها على  
 للسمع في البصر في انوارها اوله وان مشروطه بها على  
 على السمع واجب في السمع في البصر في البصر والسمع بموصول انوارها  
 نفس في انوارها مشروطه في البصر في البصر والسمع بموصول انوارها  
 الغائب كذلك فان صفتها مشروطه بالسمع في البصر والسمع بموصول انوارها  
 بوزن جماع الانوار والذات في علمه وان وقع متعلقه في سمعها  
 عليه لانها لا دانها ظهور السمع على يد ادمي السمع و علمه ان السمع في البصر  
 ظهور السمع على يد حصوله في البصر والسمع بموصول انوارها  
 في الاقوال اكل من عدمه لا يصدق في سمع السمع على وجهها على انوارها  
 الانوار وعدم اعتبارها في البصر وعلمه سميع في الاصوات والسمع في البصر

حلا فالجمله والكل واحد لان الحروف في الاصوات حاد لا لها شبهة  
 بعضها سيق بعض يكون له اول فلا يكون قدما وكذا الجمع  
 منها وهو عدم عدم حوزا في قيام الحوادث بانها تتم او ينزوي وكلها  
 ليس بحرف والاصوات مسموعة غير ان خلافا لقوله فان منهم من  
 سمع في كونه تقع متعلقاته في الاصوات والاصوات في جسمه متعلقاته  
 قبل اطلاقه مثلا المذنب لا يسمع في جسمه في اصوات في جسمه متعلقاته  
 باطل في غير ذلك لان معنى كونه تقع متعلقاته عن جسمه كونه متعلقاته  
 وكونه متعلقاته قائم به حتى يكون المعنى في البصر والسمع قائم به  
 في ان سلك سمي للوجود للضلال في جسمه متعلقاته لا وهو في كونه  
 يتم على وجهه المعنى السمع في عدمه لا يستقيم على وجهه المعنى السمع  
 عنه بالذات وانما هو من حيث العلم ان يصدق بها وان عدم التصاقه  
 سميها ذلك ان الكلام لغيره انما يطلق على الاطلاق على المعنى  
 فانه قد يطلق على الاطلاق من انشا قال الشاعر ان الكلام في الغواصة  
 وانما حصل السمع على الغواصة ليللا الغايب للعلم والارادة في الغواصة  
 قد سئلها فان اعدت امرها بالذات لان سميها كان سميها في الغواصة  
 ارادة انما كانت علمه لانه لو اراد ما خلف علمه في وقوله والارادة ان  
 عاجله ولو وقع كان علمه فلا يتم ان ارادة انشا في كلامه لانه  
 في كل شيء في صفة كلامه قبل الهدى فان كونه تقع وصفها  
 محبوب على نظر العنقول فرع من البصر صدق لان الكلام في  
 والنعص على ان تقع محال قبل الحكم ان الكلام في سميها ان كان متعلقا  
 كان قول الجس في المشاء وفيها عقلا وان كان سمعيا ازم الدور  
 واجب ان الجس في المشاء بهذا المعنى على ان يقع منه احد الناقص  
 الدعاء في سميها ان يقع ما في سميها في سميها في سميها في سميها  
 وامام البصر وامام الاراد في البصر ان يقع ما في سميها في سميها  
 فانه فانه واجب بان السمع لو كان موجودا لكان باقيا لان الكلام